نورة قدور أستاذة محاضرة (ب)
المركز الجامعي (نور البشير) البيض
عنوان المداخلة : **مفهوم الديمقراطية التشاورية عند يورعن هابرماس**

قد ينتابنا الشك والحيرة حين نتناول موضوعًا فلسفيًا مهمًا وغزيرًا بمادته الفلسفية وكثرة تدخلاته الفكرية، كموضوع التأسيس الفلسفي للنظرية السياسية المعاصرة للفيلسوف الألماني (يورغن هابرماس) وبالخصوص في تناوله لموضوع الديمقراطية، مع العلم أنه يمثل وريث مدرسة الجيل الثاني لمدرسة فرانكفورت، وأكثر فلاسفتها شهرة في الفترة المعاصرة، والذي عاصر أعتى الأنظمة السياسية الاستبدادية بالقرن العشرين، ألا وهي النازية، كما أن حاول أن يدافع عن العقل وقيم الحداثة والديمقراطية والتنوير.

كما أن فترة الثمانينيات من القرن المنصرم تميزت باهتمام (هابرماس) بالفلسفة الأخلاقية لتطوير نظرية الفعل التواصلي في إطار مبحث أخلاقيات المناقشة، فإن فترة التسعينيات فبعدما هيمن عليها حضور الفلسفة السياسية في اهتماماته الفلسفية، إذ أُعتبر (كتاب الحق والديمقراطية) بمثابة ملحق سياسي لنظرية الفعل التواصلي، ولا يمكن اعتبار فترة التسعينات بداية اهتماماته السياسية، بل تجدر الإشارة أنه سبقتها أعمال أخرى وأهمها : حفريات الفضاء العمومي ، الطالب ، السياسة ، التقنية والعلم كإيديولوجيا ... فنظرية الديمقراطية التشاركية (التشاورية) ما هي إلا توسيع لمجال النموذج التواصلي الذي شرع فية منذ التسعينات فاهتمامه بالديمقراطية لا يخرج عن كونه محاولة مكملة لاهتماماته المتعلقة بالتساؤل: فما هي دلالة هذه الديمقراطية ؟وما مقوماتها بصفتها بديلاً عن البراديغم الليبرالي والجمهوري؟

1/الديمقراطية أحد شروط الفعل التواصلي ونظرية الحوار:

ربط«هابرماس»في كتابه(نظرية الفعل التواصلي)الديمقراطية بنظرية المناقشة والحوار التي لا تنفصل في حد ذاتها عن الفعل التواصلي ،ويتفق

المتحاورون على التنسيق بين برامج عملهم عن طريق التفاعلات التي تتم بينهم والتي يؤكدها التواصل (أبو النور حمدي، يورغن هابرماس الأخلاق والتواصل،ص189) ، فتحدث« ريكور»:«لا نقدر على تفادي هشاشة القول السياسي إلا بفضل ممارسة حوار يقوده فن برهنة وإيتيقا تواصل ،يجب على هذا الفن وهذه الإيتيقا اللذين رفعهما هابرماس إلى مستوى النسقية أن يتخذا أساسًا لتعليم المواطنة»(بول ريكور، الذات عينها الآخر ،2006 ،ص52) .

يرى«هابرماس»أن النموذج المرغوب فيه للديمقراطية هو الذي يُمكن المواطنين من التعبير عن أفكارهم وانتماءاتهم الثقافية والعُرفية ويُمكنهم كذلك من التفاهم على اقتراحات مقبولة من الجميع ،هذا النموذج لا يمكن له أن يتأسس إلا إذا ارتبط بمناقشات عمومية (يورغن هابرماس ،التقنية والعلم كإيديولوجيا ،ص78).

إن نظرية الحوار التواصلي تربط الديمقراطية بمفاهيم معيارية ،ومفاهيمها أكثر قوة من مفاهيم النموذج الليبرالي ،إذ النموذج الليبرالي تقوم نظرته على سلطة الدولة المنبثقة من الشعب والتي لا تستطيع ممارسة سلطتها إلا في ظل دولة القانون التي تقوم على الانتخابات أو الاستفتاء كما أكد ذلك «فيبر»في كتابه (العالم والسياسة)(أبو النور حمدي ،يورغن هابرماس الأخلاق والتواصل ،ص189)ويقصد بمصطلح الليبرالية عنده أطروحات فلاسفة القانون والسياسة«راولز ورونالد دووركين Roland Dworkin » اللذين يشددان على ضرورة المساواة وبالأخص احترام نفس التساوي في سياق مجتمع تعددي أو ما يسميه«راولز» (حجاب الجهل) (مجمد عبد السلام ، الفلسفة والسياسية عند هابرماس ،ص76) ،وهذا خلاف النظام الجمهوري الذي يوضح أن الشعب له وجود محتمل ،وعلة ذلك «أن تكوين الإرادة الديمقراطية ضمن التفاهم الأخلاقي -السياسي الذي يتضمن الهُوية الجماعية داخل المجموعة البشرية »(محمد عبد السلام الأشهب ،الفلسفة السياسية عند هابرماس ،ص76).

فالانتقادات التي وجهها «هابرماس»للديمقراطية الليبرالية ،جعلته يتصور الحل باستخدام الحوار ،وببديل ثالث يستوعب الطرفين:« فهي تأخذ من التصورين السابقين عناصر وتركب بينهما في صيغة جديدة وبالاتفاق مع الجمهوري تعطيه

مرتبة مركزية لمسارِ تكوين الرأي والإرادة السياسية ،لكن بدون ضبط تصبح دولة القانون ظاهرة ثانوية ،بل العكس هي تدرك مبادئ هذه الدولة كإجابة عن معرفة كيفية تأسيس الصورة الضرورية للتواصل وتطالب بالتكوين الديمقراطي للرأي والإرادة »(يورغن هابرماس ،التقنية والعلم كإيديولوجيا ،ص78) .

يسعى هذا النموذج البديل المؤسس على شبكة المناقشات والمفاوضات إلى إيجاد حلول عقلانية للقضايا البراغماتية والأخلاقية والإيتيقية أي للقضايا المرتبطة بالاندماج الوظيفي والأخلاقي والإيتيقي بالمجتمع ،وتتميز نظريته عن الماركسية والليبرالية بارتباطها بالجانب الاجتماعي بدلاً من المسألة الاقتصادية والمالية ،مما يجعل نظريته نظرية سوسيولوجية للديمقراطية(-محمد عبد السلام الأشهب ،أخلاقيات المناقشة في فلسفة التواصل لهابرماس ،ص176) .

ويبين بأن نظرية المناقشة تُمكننا من تحديد الإجراءات وشروط التواصل التي تساهم في التكوين السياسي للرأي والإرادة ،ولها وظيفة شديدة الحساسية ،وهي الربط بين السلطة والفضاء العمومي ،وتوجد لديه ثلاث مفاهيم أساسية توضح رأيه في الديمقراطية وهي:

1-**العقلانية:** وهي شرعية بسيطة تعمل على تكوين السلطة .

2-السلطة : توجد بداخل الإرادة وتعبر عن طبيعتها لارتباطها بالتكوين الديمقراطي وعملها لا يتوقف عن المراقبة .

3-**الرأي العام :**فبفضل الإجراءات العمومية يتحول الرأي العام إلى سلطة تواصلية قادرة على توجيه استعمال السلطة العمومية ،فهي تعني مشاركة التوجيه وليس هيمنة (أبو النور حمدي ،الأخلاق والتواصل ،ص190) .

يعتبر الطرح الهابرماسي محاولة جادة تتعلق أساسًا بإعادة البناء ،وخاصة في بلورة هُوية معيارية ،فهذا الطرح لا يخرج عن الطرح المادي لأعمال «ماركس» المادية ،باعتباره يحاول أن يحلل النمط السائد وفقًا لبنى معيارية ترسخ الفكر التواصلي ،وتوضيحه للممارسة الديمقراطية تستند على أخلاقيات المناقشة والتواصل ،فالعلاقة التواصلية تجريبية فهي قيمية تجريبية ،قيمية لأنها تستند على

قيم أخلاقية ثابتة يمكن الاتفاق عليها ،وتجريبية لأنها مستمدة من تجارب يومية تعبر عن العالم المعيش ،فمن خلال هذا الجانب فهو لا يختلف عن تقاليد فلاسفة الأنوار عندما ينتقل من الخاص إلى العام (مالفي عبد القادر ،مفهوم الديمقراطية عند هابرماس ،مجلة أوراق فلسفية ،العدد 10،2004 ،القاهرة ،ص344).

يقدم«هابرماس»ثلاث نماذج معيارية للديمقراطية وهي :

1/النموذج الليبرالي :وظيفة الديمقراطية هي برمجة الدولة لمصلحة المجتمع ، وتقدم الدولة بصفتها الإرادة العمومية ،والمجتمع باعتباره نسقًا للعلاقات بين الأفراد العاديين وعملهم الاجتماعي مبني (structure) باقتصاد السوق(محمد عبد السلام الأشهب ،الفلسفة والسياسة عند هابرماس،ص79).

2/النموذج الجمهوري :يكتسب الفضاء العمومي السياسي بنياته التحتية المؤلفة من المجتمع المدني دلالة إستراتيجية ،فيقوم بتكوين الرأي العام والإرادة عبر مراحل داخل الفضاء العمومي الذي لا يتوقف على اقتصاد السوق ،بل على المناقشة العمومية التي تتم داخل البرلمان وهي بنية مستقلة هدفها التفاهم (هابرماس،ثلاثة نماذج معيارية للديمقراطية،تر:محمد الأشهب،مجلة ثقافات،كلية العلوم الإنسانية البحرين،العدد 22 ،2009،ص223).

3/النموذج التداولي : بعد ملاحظات تقويمية وضعها«هابرماس»بالاعتماد على «فرانك مشلمان» عن إمكانية التداخل بين النموذجين معًا(محمد عبد السلام الأشهب ،أخلاقيات المناقشة في فلسفة التواصل لهابرماس،ص181.):« إذا كانت أشكال التواصل المتطابقة مُمَأْسَسة بما فيه الكفاية ،فإن سياسة حوارية وأداتية يمكنهما أن تَتَحِدَا في وسط المشاورات،إن كل شيء مرتبط بشروط التواصل والإجراءات التي تخول للشكل المُمَأسس للرأي والإرادة قوة شرعيتهما »

بالاعتماد على الشروط التواصلية المُمَأسسة للرأي والإرادة ،والمستلهمة من طرف«هابرماس»من الفلسفة التداولية ،صاغ النموذج التشاوري مرتكزًا فيه على شرط التواصل الذي يفترض أن السيرورة السياسية ستكون محظوظة لإظهار نتائج معقولة ،وإذا جعلنا من المفهوم الإجرائي للسياسة التشاورية مركزًا معياريًا لنظرية

الديمقراطية ،فالاختلافات تتضح مرة بالنسبة إلى التصور الجمهوري الذي يعتبر الدولة بصفتها جماعة أخلاقية ،ومرة أخرى بالنسبة إلى التصور الليبرالي الذي يعتبر الدولة حارسًا للمجتمع الاقتصادي (محمد عبد السلام الأشهب ،أخلاقيات المناقشة في فلسفة التواصل لهابرماس ،ص181) .

وهذا النموذج يكتسب إمكانية تجريبية تأخذ بالحسبان تعدد أشكال التواصل التي من خلالها تتكون إرادة جماعية ليس فقط على التفاهم الأخلاقي للهُوية الجماعية ،بل أيضًا على المعادلة القبلية في المصالح والضغط القائم على الاختيار العقلاني وفق الحدود النهائية للوسائل المملوكة من قبل الإثبات الأخلاقي والتجانس (يورغن هابرماس ،بعد ماركس ،مرجع سبق ذكره ،ص200 ،201).

فالديمقراطية التشاورية التي اقترحها «هابرماس»تندرج في سياق منظور توافقي للشرعية،يؤدي بالضرورة لتنظيم الصراع السياسي الضروري لتكوين أي مجتمع سياسي ديمقراطي ،ولكي يحقق عملية التنظيم صاغ مبدأ الديمقراطية الذي يضمن للجميع حق المشاركة في المناقشة العقلانية (محمد عبد السلام الأشهب ،أخلاقيات المناقشة في فلسفة التواصل لهابرماس ،ص183)،وهو مبدأ ينظم المناظرة بين المشاركين كيفما كانت طبيعتها ،بُغية الوصول إلى صحة المعايير المقترحة للمناقشة ،وهي معايير ترتبط شرعيتها بالمشاركين وطبيعة المحاججة العقلانية .

إن مبدأ الديمقراطية أضفى على مقاربة «هابرماس»تميزًا، بحيث لا تختزل العملية الديمقراطية في مركزية الدولة وهيمنتها ،ولا تختزلها في التصور التكنوقراطي الذي يحلل قضايا المجتمع بشكل حسابي تقني ،فهي مقاربة لها علاقة بالعالم المعيش للمشاركين في عملية التشاور (أي لا تنفصل عن المجتمع المدني).

يمثل الانفتاح على مكونات المجتمع المدني إحدى الاختلافات الجذرية للديمقراطية التشاورية عن نظرية التكنوقراط لمسألة الديمقراطية ،وهي المقاربة يعتبرها«روبرت دال Dal Robert »من المخاطر التي تُفَرمل دمقرطة المجتمع ،لأن تجميع المعلومات والمعارف في يد حفنة من الخبراء سوف تبعد المواطنين من تسير أمورهم السياسية ،ويعتبر نقد التكنوقراط مسألة ثابتة في الفكر الهابرماسي

،وعلى النقيض من ذلك تعتبر المشاركة الجماعية للمواطنين في تدبير الأمور الدعامة الأساسية للنظرية التشاورية (محمد عبد السلام الأشهب ،أخلاقيات المناقشة في فلسفة التواصل لهابرماس ،ص185) .

ابتداءً من توجه«هابرماس»السوسيولوجي ينطلق من تأويلية المعتقدات الأخلاقية ،وهنا استحضار لفلسفة التأويل في تناول سؤال الديمقراطية ،فهو ينطلق مما يمكن تسميته بالحس المشترك الديمقراطي للمواطنين المنتمين للعالم المعيش نفسه ،والقانون ذاته يتغذى من الأخلاق الاجتماعية الديمقراطية للمواطنين ومن الثقافة السياسية التي تساعده على تطويره .

فالعودة للمواطن ولثقافته وعالمه المعيش ،إنما تدل على إعطاء أهمية للمواطن ولثقافته في العملية الديمقراطية ،بصفة المواطن الفاعل ويتمتع بحقوق المشاركة بصفتها حقوقًا إيجابية تجعل من المواطن الساعي لإقناع الناس بالمصالح العامة بدل المصالح الشخصية الضيقة ،وأنه الفاعل الحقيقي في عملية صياغة القرار واتخاذه وتؤسس لسلطة تواصلية تعد إحدى اللبنات الأساسية للديمقراطية(محمد عبد السلام الأشهب ،أخلاقيات المناقشة في فلسفة التواصل لهابرماس ،ص186).

يؤكد«هابرماس»على أن المجتمع ليس فقط مجموعة إنتاجية تقوم على إشباع الحاجيات بل مجتمع يحافظ القيم الثقافية والأخلاقية بالقدر الذي يحافظ فيه على الإنتاج ،لذا فالمجتمع يقوم على المشاركة والتفاعل لا العمل فحسب ،فعن طريق هذه المعايير للديمقراطية التي تخدم العالم المعيش يريد تأسيس شمولية تتحقق بفعل التواصل والاندماج بين الثقافات(مالفي عبد القادر ،مفهوم الديمقراطية عند هابرماس، ص345).

يرى«هابرماس»أن نقل نموذج السياسة من حيزها الوطني إلى العالمي لا يتم إلا مع المواطنة والديمقراطية التشاورية ،أما المأسسة وتشكيل هوية عالمية فهي تلك أزمة الهُوية ،وتلك هي عوائق تقف في وجه مشروع الدولة العالمية ،وإن كان سيحمل المواطنين والمجتمع المهمة التاريخية لصناعة الهُوية العالمية التي تستطيع تحقيق مشروع الدولة العالمية ،لذا طالب بتغيير وجهات النظر«من العلاقات الدولية إلى سياسة داخلية عالمية لا يمكن توقعه من الحكومات إذ لم يبدأ السكان أنفسهم

بتبدل في الوعي »(يورغن هابرماس ،الحداثة وخطابها السياسي ،تر:جورج تامر ،دار النهار ،لبنان ،ط1 ،2002 ،ص174)، وبلغة أخرى يصح الكلام في وقتنا الراهن عن عالمية تنظيمية-أخلاقية (حقوق الإنسان) ولا يصح الكلام عن عالمية تنظيمية-سياسية (دولة عالمية).

كما يرى أن الحاجة لقيام نموذج كوني قائم على بعد سياسي ينبثق من تصوره للمقتضيات الجوهرية للديمقراطية ،وبذلك«يظهر أن العلاقة القادرة على توحيد أعضاء المجتمع السياسي تكمن في أنها لا تتكون بفعل جماعة أثنية أو ثقافية موجودة سلفًا (كما مع الدولة القومية)ولكن بفضل نظام سياسي أساسي يستقبل انخراطهم ويتحدد قبل كل شيء بمدونة من الحقوق السياسية » (حسن مصدق ،يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت (النظرية النقدية التواصلية) ،مرجع سبق ذكره ،ص252).

لهذا يعوّل«هابرماس»على الحقوق السياسية وبإمكانيتها العالمية على تجاوز نموذج الدولة الوطنية –القومية (الدولة-الأمة):« وذلك يتيح الحديث عن إمكانية قيام المواطنة العالمية ،فالمواطنة ما هي إلا نتيجة لرابطة سياسية تخضع شرعيتها على الدوام إلى احترام المبادئ المؤسسة للديمقراطية ،وإذا ما أراد أعضاء الجماعة السياسية أن يعتبروا أنفسهم شركاء متساوين ،يجب أن يخضع انتماؤهم إلى الدولة لترتيبات يمكن أن تجد لها تبريرًا في مبادئها وقوانينها »(حسن مصدق ،يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت (النظرية النقدية التواصلية،ص255)ولذلك يكون التنظير لدولة كونية مطلب أساس لرعاية شؤون هذه المواطنة ،وتفعيلها مع مضمار هذا النموذج الجديد العابر للأوطان.

يحاول«هابرماس»في مقاربته الفلسفية النقدية أن يضع قوانين عقلية كونية لإقامة علاقات سياسية بين البشر ،ويراهن على دولة تقوم على أساس مشاركة المواطنين وجميع القوى الفاعلة بالمجتمع ،في أفق تقرير مصير ذاتي وسن قوانين تشريعية تكون بمثابة الوسيط الذي يضمن اندماجًا اجتماعيا حقيقيًا مؤسسًا على ثقافة سياسية حداثية(الناصر عبد اللاوي ،الهوية والتواصلية في تفكير هابرماس،ص166)،ومن خلال أهمية المعايير القانونية في دولة الحق والقانون الديمقراطية ،يرى بأنه تتم صياغته

من طرف فاعلين لهم تصورات سياسية لطبيعة السلطة السياسية المطلوبة في هذه الدولة ،ويتميز دولة«هابرماس»بهيمنة السيادة الشعبية النابعة من العلاقات البيذاتية ،ومن جهاز قضائي مستقل يسهر على حماية القوانين ،ويتميز بفصل الدولة عن المجتمع ،إنها دولة تنطلق من الأسفل إلى الأعلى ،إذ تتجلى في مشاركة الذوات الفاعلة في صناعة القرارات ومناهضة إشكال التسلط والهيمنة.

ومع مطلع القرن 21 م يتناول«هابرماس»الديمقراطية في بعدها الكوني أو ما يسميه (ديمقراطية المواطنة الكونية) وهي تطوير للديمقراطية التشاورية في فضاء عمومي ،وهي تربطه بالتوجه الكانطي الحداثي من منطلق فلسفة الحق ورسالة مشروع السلام الدائم ،مما جعل«هابرماس»يراهن على ضرورة الاندماج الاجتماعي بين الدول والذي لا زال لم يتحقق رغم قوانين حقوق الإنسان ،ولابد من حكومة عالمية تشكل فيها الأمم المتحدة حكومتها المركزية ،ويناهض جميع سكان المجتمع المدني أشكال العنف والاستبداد وحق الانتماء الوطني ضمن هُوية كونية،مع احترام لحقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والكوني ،وضرورة الحوار كأفق أرحب للتواصل بين الشعوب ،مما يؤسس لميثاق كوني تندمج ضمنه الهُويات الخصوصية في أفق الكونية ،ولكن اختلاف الأديان وكذا الثقافات والشعوب قلص التواصل بين الأمم مع منطق الإقصاء والتهميش الذي تعانيه بعض الشعوب وتكرسه شعوب أخرى ،جعل من مسألة الهُوية مسألة ملحة من مسائل عالمنا المعاصر .

قد نتساؤل عن إمكانية اعتماد شرعية ديمقراطية ما فوق وطنية –بواسطة دستور اتحادي ؟وما هي شروطه ؟

يرى«هابرماس»أن الاتحاد الأوربي يحظى باستقلال اقتصادي ذا أهمية كبرى بالنسبة للتنافس العالمي ،مما سيخول له تحقيق شرعية أوربية ديمقراطية بدلا عن الشرعيات الحالية ،ولكن التحول إلى مرحلة مجموعة سياسية موحدة تحتاج لدستور خاص ،وهذا لا يقتصر على الإجراءات الديمقراطية بل على مستوى الفضاء العام

والإرادة العامة ،تتغذى بجذور مجتمع أوربي من المواطنين ينتمون إلى الفضاء الأوربي (Habermas ,j .Aprés l'etat –Nation .op. p104 .) .

نعلم جيدًا أن مفهوم الأمة يؤكد وجود هُوية جماعية تقوم دومًا على عناصر أصيلة مشتركة (Habermas ,j .Aprés l'etat –Nation .op. p106 .) ،كاللغة والدين والتقاليد المشتركة ...فمن غير الممكن في اللحظة الراهنة بالاتحاد الأوربي اعتماد هذه العناصر المشتركة والمتفرقة في بناء الشعب الأوربي .

لذا وجب بناء هُوية مشتركة تنطلق من منطلقات جديدة ،أهمها قانون وضعي مشترك يراعي المصالح المشتركة ويستند في وجوده على وسائل الاعلام الشعبية لذا أكد «هابرماس»:لم يكون بناء هُوية أوربية نتيجة مباشرة للتدخلات الاقتصادية فهذا غير كافٍ ،وتتم عملية التشريع بمراعاة قاعدة هذا الفضاء الجغرافي الجديد ،انطلاقا من الأحزاب السياسية ،والمنظمات غير الحكومية ،النقابات ،وحركة المجتمع المدني ،الاعلام ،وأنظمة التعليم الوطنية الموجودة ...قبل الوصول إلى دستور يحدد وينظم صلاحيات الدولة الوطنية والدولة الأوربية كل على حدة .

إذ أن حالة الصراع الذي عاشته اوربا وما يؤكده تاريخها ،قد حرك الثقافات المتعددة ومختلف النماذج للتفكير في الاندماج الاجتماعي بدلاً من الحفاظ على الخصوصية الفردية للدول ،ومما سمح لأوربا اكتساب التسامح والتصالح مع نفسها ،والسعي وراء المعيارية الكونية المتساوية .

فالديمقراطية التشاورية التي اقترحها «هابرماس»تندرج في سياق منظور توافقي للشرعية،يؤدي بالضرورة لتنظيم الصراع السياسي الضروري لتكوين أي مجتمع سياسي ديمقراطي ،ولكي يحقق عملية التنظيم صاغ مبدأ الديمقراطية الذي يضمن للجميع حق المشاركة في المناقشة العقلانية [1] ،وهو مبدأ ينظم المناظرة بين المشاركين كيفما كانت طبيعتها ،بُغية الوصول إلى صحة المعايير المقترحة للمناقشة ،وهي معايير ترتبط شرعيتها بالمشاركين وطبيعة المحاججة العقلانية .

[1]-محمد عبد السلام الأشهب ،المرجع نفسه ،ص183 .

إن مبدأ الديمقراطية أضفى على مقاربة «هابرماس»تميزًا ،بحيث لا تختزل العملية الديمقراطية في مركزية الدولة وهيمنتها ،ولا تختزلها في التصور التكنوقراطي الذي يحلل قضايا المجتمع بشكل حسابي تقني ،فهي مقاربة لها علاقة بالعالم المعيش للمشاركين في عملية التشاور (أي لا تنفصل عن المجتمع المدني).

يمثل الانفتاح على مكونات المجتمع المدني إحدى الاختلافات الجذرية للديمقراطية التشاورية عن نظرية التكنوقراط لمسألة الديمقراطية ،وهي المقاربة يعتبرها«روبرت دال Dal Robert »من المخاطر التي تُفَرمل دمقرطة المجتمع ،لأن تجميع المعلومات والمعارف في يد حفنة من الخبراء سوف تبعد المواطنين من تسير أمورهم السياسية ،ويعتبر نقد التكنوقراط مسألة ثابتة في الفكر الهابرماسي ،وعلى النقيض من ذلك تعتبر المشاركة الجماعية للمواطنين في تدبير الأمور الدعامة الأساسية للنظرية التشاورية (محمد عبد السلام الأشهب ،أخلاقيات المناقشة ،ص185).

ابتداءً من توجه«هابرماس»السوسيولوجي ينطلق من تأويلية المعتقدات الأخلاقية ،وهنا استحضار لفلسفة التأويل في تناول سؤال الديمقراطية ،فهو ينطلق مما يمكن تسميته بالحس المشترك الديمقراطي للمواطنين المنتمين للعالم المعيش نفسه ،والقانون ذاته يتغذى من الأخلاق الاجتماعية الديمقراطية للمواطنين ومن الثقافة السياسية التي تساعده على تطويره .

فالعودة للمواطن ولثقافته وعالمه المعيش ،إنما تدل على إعطاء أهمية للمواطن ولثقافته في العملية الديمقراطية ،بصفة المواطن الفاعل ويتمتع بحقوق المشاركة بصفتها حقوقًا إيجابية تجعل من المواطن الساعي لإقناع الناس بالمصالح العامة بدل المصالح الشخصية الضيقة ،وأنه الفاعل الحقيقي في عملية صياغة القرار واتخاذه وتؤسس لسلطة تواصلية تعد إحدى اللبنات الأساسية للديمقراطية(محمد عبد السلام الأشهب ،أخلاقيات المناقشة ،ص186).

يؤكد«هابرماس»على أن المجتمع ليس فقط مجموعة إنتاجية تقوم على إشباع الحاجيات بل مجتمع يحافظ القيم الثقافية والأخلاقية بالقدر الذي يحافظ فيه على الإنتاج ،لذا فالمجتمع يقوم على المشاركة والتفاعل لا العمل فحسب ،فعن طريق هذه

المعايير للديمقراطية التي تخدم العالم المعيش يريد تأسيس شمولية تتحقق بفعل التواصل والاندماج بين الثقافات (مالفي عبد القادر ،مفهوم الديمقراطية عند هابرماس ،ص345).

يمكننا القول في الأخير ،أن تعدد اهتمامات «هابرماس»بالحق والديمقراطية بمثابة مبحث ملحق لنظرية الفعل التواصلي ،باستثماره الشبكة المفاهيمية التي طورها من قبل ،ليتناول الديمقراطية التشاورية لارتباطها الوثيق بأخلاقيات المناقشة والحوار العقلاني المؤسس على سلطة الحجة ،كما أن مقاربته في الديمقراطية في علاقتها بالفضاء العمومي قد أضافت تميزًا على نظريته ،بحكم الديمقراطية التشاورية لا تقف عند حدود الفضاء العمومي القوي المتمثل في البرلمان ،بل تمتد للفضاء العمومي الضعيف المتمثل في شبكة المجتمع المدني ،فهي بديلة عن الديمقراطية التمثيلية ،وتتميز بمشاركة فعلية للمواطنين بحكم أن المواطن متمتع بحقوق ايجابية تخول له المشاركة في الرأي العام ،وتسهم مشاركته في العملية التواصلية في خلق سلطة تواصلية تلعب دورًا في التأثير في السلطة الإدارية التي تصاغ في شكل قوانين تحظى بالشرعية مادامت نابعة من السيادة الشعبية ،والقانون يبقى بمثابة وسيط يحول السلطة التواصلية إلى سلطة إدارية ،والمعايير القانونية هي مؤهلة لتحقيق الاندماج الاجتماعي بمجتمعنا المعاصر الذي تراجعت فيه سلطة المعايير الاجتماعية والأخلاقية والدينية .

كما أن غياب الطابع الأيديولوجي في نظريته والارتكاز على الطابع الإجرائي هو بمثابة نقطة قوة في نظريته رغم الانتقادات التي وجهت له ،من حيث أن مشروع الديمقراطية بتشاوريته وقانونيته من جهة والمواطنة الكونية والتنظير لمأسسة عالمية للفاعلية السياسية من جهة ثانية ،يعد مشروعًا لم ينجز بعد فهو وجه الحداثة السياسي ،فهو إشكالية قائمة ليومنا هذا.

قائمة المراجع والمصادر:

1. أبو النور حمدي ،يورغن هابرماس الأخلاق والتواصل ،دار التنوير ، بيروت ،د.ط ،2012.
2. بول ريكور ،الإنسان الخطأ ،تر:عدنان نجيب الدين ،المركز الثقافي العربي ،المغرب ،د.ط ،2006 ،ص52 .
3. يورغن هابرماس ،التقنية والعلم كإيديولوجيا ،تر: حسن صقر ، منشورات الجمل، بيروت ،ط1، 2003.
4. محمد عبد السلام الأشهب ،الفلسفة والسياسة عند هابرماس (جدل الحداثة والمشروعية والتواصل في فضاء الديمقراطية)،مطبعة النجاح الجديدة ، المغرب، ط1 ،2006 .
5. -محمد عبد السلام الأشهب ،أخلاقيات المناقشة في فلسفة التواصل لهابرماس ،دار ورد الأردنية ،الأردن ،ط1 ، 2013.
6. الناصر عبد اللاوي ،الهوية والتواصلية في تفكير هابرماس،دار الفارابي ،لبنان ،ط1 ،2012.
7. حسن مصدق ،يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت (النظرية النقدية التواصلية)، المركز الثقافي العربي ،بيروت ،ط1 ،2005.
8. مالفي عبد القادر ،مفهوم الديمقراطية عند هابرماس ،مجلة أوراق فلسفية ،العدد 10،2004 ،القاهرة.
9. يورغن هابرماس ،الحداثة وخطابها السياسي ،تر:جورج تامر ،دار النهار ،لبنان ،ط1 ،2002
10. هابرماس،ثلاثة نماذج معيارية للديمقراطية ،تر:محمد الأشهب،مجلة ثقافات،كلية العلوم الإنسانية البحرين،العدد22 /2009 .
11. Habermas Jürgen **, Après L'état Nation**, une nouvelle constellation ,politique ,Tr : Rainer Rochlitz ,Fayard , paris ,1998 .